

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

لا يزال نمو التوظيف قويًا في الاقتصاد غير المنتج للنفط

النتائج الأساسية

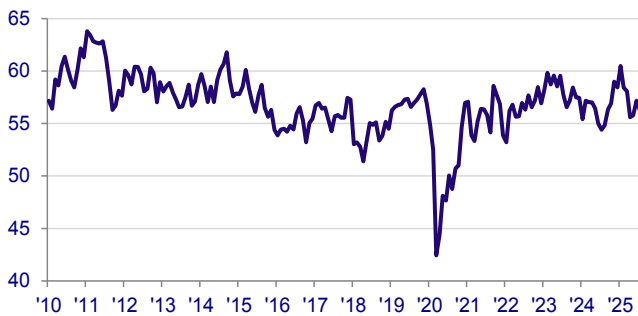
ارتفاع أعداد الوظائف بشكل حاد في شهر يوليو

تراجع نمو الإنتاج والأعمال الجديدة

تراجع ضغوط التكلفة على الرغم من ارتفاع تكاليف العمالة بشكل حاد

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 23 يوليو 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"حافظ الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية على مسار نمو قوي في شهر يوليو، مدعومًا بارتفاع الإنتاج والأعمال الجديدة واستمرار خلق فرص العمل. ورغم انخفاض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 57.2 نقطة في شهر يونيو إلى 56.3 نقطة في شهر يوليو، إلا أن القراءة لا تزال تشير إلى مستوى صحي من النشاط في القطاع الخاص. كما واصلت الشركات الاستفادة من أعمال المشاريع الجارية، والطلب المحلي المرن، وجهود التسويق المُركَّزة، حتى مع ظهور بوادر تباطؤ في بعض المؤشرات مقارنة بفترة سابقة من العام.

"يعود الانخفاض الطفيف في المؤشر الرئيسي بشكل رئيسي إلى تباطؤ نمو الطلبات الجديدة. وقد استمرت الشركات في رؤية تحسن في الطلب، لكن الضغوط التنافسية وزيادة الحذر في إنفاق العملاء أثَّرت على وتيرة التوسع. كما كان الطلب الخارجي أضعف، بينما ارتفع نشاط الشراء بوتيرة أبطأ. وعلى صعيد العمالة، واصلت الشركات توسيع قوتها العاملة لدعم النشاط المتزايد، حيث شهد شهر يوليو جولة أخرى قوية من التوظيف في إطار سعي الشركات للحفاظ على سير عملياتها بسلاسة.

"بالنظر إلى المستقبل، ظلت توقعات الشركات إيجابية، وإن كانت أقل بقليل من ذروتها الأخيرة في شهر يونيو. وقد توقعت الشركات انتعاش النشاط خلال العام المقبل، مدعومًا بثبات الطلب، ومشاريع الإنتاج القوية، والاستثمار المستمر المرتبط برؤية 2030. ومن المتوقع أن تظل ظروف التوظيف مُواتية، مما يساعد الشركات على إدارة أعباء العمل المستقبلية. ومع ذلك، فقد استمرت ضغوط تكاليف مستلزمات الإنتاج، واستمرت الأجور وأسعار المشتريات في الارتفاع، مما دفع الشركات إلى رفع أسعار البيع، لا سيما في قطاعات الخدمات والإنشاءات والتصنيع، بينما ظلت تعديلات الأسعار في قطاع الجملة والتجزئة أقل حدة."

أفادت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بوجود زيادة حادة في مستويات التوظيف لديها في شهر يوليو، استجابة لقوة الطلب المحلي وزيادة نشاط الأعمال. وأشار مؤشر مدراء المشتريات PMI® الصادر عن بنك الرياض في المملكة العربية السعودية إلى استمرار نمو المشتريات وزيادة سرعة التسليم، إلى جانب تباطؤ متواضع في تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، فقد شهد كل من نمو المبيعات وثقة الشركات تباطؤًا في شهر يوليو. علاوة على ذلك، تباطأ معدل توسع النشاط التجاري إلى أدنى مستوياته منذ شهر يناير 2022.

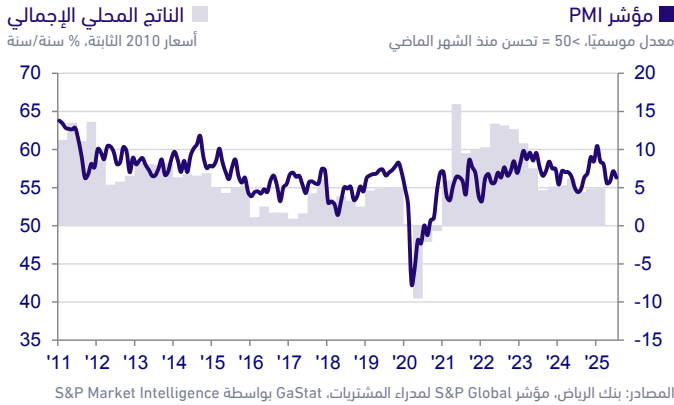
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات PMI® (PMI) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي انخفاضًا من 57.2 نقطة في شهر يونيو إلى 56.3 نقطة في شهر يوليو، لكن القراءة الأخيرة كانت أعلى من مستوى 50.0 نقطة الذي يفصل بين النمو والانكماش في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تحسن قوي في ظروف الأعمال منذ الشهر السابق، مدفوعًا بنمو الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون المشتريات والتوظيف.

وأفادت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط بتوسع قوي في الإنتاج في شهر يوليو. وساعد العمل على المشاريع القائمة والطلبات الجديدة الواردة في استمرار النمو، وفقًا لتقارير الدراسة النوعية. ومع ذلك، فقد تباطأت وتيرة التوسع إلى أدنى مستوى لها في ثلاث سنوات ونصف.

كما شهدت مستويات الطلب ارتفاعًا، وهو ما ربطته الشركات المشاركة عادةً بظروف الطلب المحلي المواتية والجهود المتزايدة التي تبذلها فرق المبيعات لتلبية الطلبات. ومع ذلك، فقد كانت هناك بعض الإشارات إلى أن زيادة المنافسة وانخفاض عدد العملاء يعملان على إبطاء النمو. وسلطت الشركات الضوء أيضًا على صعوبات جذب عملاء أجنبي جدد، مما أدى إلى انخفاض طلبات التصدير الجديدة لأول مرة منذ تسعة أشهر.

استجابت الشركات لتزايد النشاط والطلبات الجديدة بتوظيف المزيد من الموظفين في شهر يوليو، حيث أشارت الدراسة الأخيرة إلى ارتفاع تاريخي حاد في معدل التوظيف، بعد أن سجلت دراسة شهر يونيو أسرع ارتفاع في أكثر



الاتصال

دعيمة التركي خبير اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2478 deema.alturki@riyadbank.com	الدكتور/ نايف الغيث خبير اقتصاديين بنك الرياض هاتف: +966-11-401-3030 داخلي: 2467 naif.al-ghaith@riyadbank.com
كريتي كورانا اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: +91-971-101-7186 kritikhurana@spglobal.com press.mi@spglobal.com	ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: +44 1491 461 002 david.owen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

من 14 عامًا، وقد جاء ارتفاع معدلات التوظيف مدفوعًا جزئيًا بزيادة الأعمال المتراكمة، إذ وجدت بعض الشركات أن عقود العمل الحالية والقدرة الإنتاجية المحدودة تُعيق إتمام الطلبات الجديدة.

كما تم تسجيل نمو كبير في المخزون خلال شهر يوليو، مدفوعًا بزيادات قوية بين الشركات المصنعة وشركات الجملة والتجزئة. ومع ذلك، فقد ارتفعت مشتريات مستلزمات الإنتاج الجديدة بوتيرة أبطأ بكثير مقارنة بالشهر السابق. وعلى الرغم من أن أوقات التسليم قد تقلصت بشكل عام، إلا أن وتيرة التحسن تباطأت بشكل حاد بسبب بعض الإشارات إلى تأخيرات في الجمارك.

كانت ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج في القطاع غير المنتج للنפט في المملكة العربية السعودية قوية خلال شهر يوليو، على الرغم من تباطؤ معدل التضخم قليلًا عن متوسط الربع الثاني. وقد جاء ذلك على الرغم من زيادة حادة أخرى في نفقات الرواتب، والتي جاءت في إطار جهود الاحتفاظ بالموظفين وتقديم المكافآت. وأدى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى زيادة قوية في أسعار المنتجات والخدمات للشهر الثاني على التوالي.

تراجعت توقعات النشاط المستقبلي بشكل ملحوظ في شهر يوليو عن أعلى مستوى لها في عامين وهو المُسجل في شهر يونيو، على الرغم من أن الشركات تتوقع بشكل عام زيادة الإنتاج بسبب ظروف السوق المزنة والطلب القوي من العملاء. وكان معدل التفاؤل العام هو الأدنى منذ شهر يوليو 2024.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إفلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إلاما لعلامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings. وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إهمال) أو غير ذلك، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.